ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

الأسواق ووسائل المعاملات التجارية ما بين ضفتا الصحراء (٥ -١٠هـ/ ١١ -١٦م)

د. مَامُودُو كَانْ
أستاذ التاريخ الإسلامي الوسيط
جامعة العلوم الإسلامية
العيون – الجمهورية الإسلامية الموريتانية

مُلَخّص

الأسواق مختلفة من حيث الحجم والنوع، إذ أن بعضها محلى إما أسبوعي أو يومي وهي كثيرًا ما تكون عامرة تباع فيها المنتوجات المحلية الصنع والإنتاج، وكان معظم التبادلات المحلية تمارس في مكان السوق بمكان معروف في المدينة أو القرية. وبعض هذه الأسواق جهوية تكون خاص بالاستيراد والتصدير في المواد الرئيسة آنذاك كالذهب والرقيق والملح يحضر فيها تجار من جهات مختلفة من بلاد السودان والمغرب ومصر وغيرها. وتجدر الإشارة أن استغلال ذهب السودان الذي بلغ مستوى عاليًا في القرن ٨هـ/ ١٤م، ساهم بشكل كبير في ازدهار دُور الضرب والسكّة في بلاد المغرب، ومع الاستغلال المكثف لناجم الذهب في بلاد السودان توفّر كميات هائلة من الذهب السوداني وتسربت بالتالي كميات مهمّة منه إلى بلاد المغرب عن طريق ما كان يبيعه السودان للمغاربة مما تتجمع بأيديهم من التبر، فضربوا به دنانير وأصبحوا يتصارفون بها في التجارات والبضائع والسلع، وهو ما استغله أهل المغرب في تزويد وتمويل دُور السكة ليس فقط في بلاد المغرب بل في الأندلس وأوربا بشكل عام. وفى الفترة الأخيرة وبفضل ازدهار التجارة وانتظام المعاملات في الأسواق وتطوّر نظام المبادلات الاقتصادية عرفت طرائق المعاملات في البيع والشراء في بعض مناطق بلاد السودان الغربي تطورات وتغييرات جذرية تمثلت في التعامل بالذهب غير المسبوك كعملة رائجة عند السودانيين في الأسواق وقطع الحديد لشراء بعض الأشياء كاللبن والخبز والعسل وغيرها من المواد المعيشية. وبشكل عام تبين أن الأسواق والمعاملات التجارية في بلاد المغرب الأقصى والسودان الغربي تميزت بالازدهار وكثرة السلع والحمولات من منتوجات محلية متنوعة وأخرى مستوردة لها أهميتها في المبادلات التجارية والمعاملات الاقتصادية فأدّت هذه الأسواق المختلفة بالإضافة إلى جانبها النفعي أدوارًا اجتماعية وثقافية كبيرة حيث كانت مراكز وأماكن تمارس فيها التأثيرات وتختلط فيها اللغات وتحتك فيها الهويات.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٨ يونيو ٢٠١٨
تاريخ قبـول النشـر: ٠٢ أكتوبر ٢٠١٨

كلمات مفتاحية:

السودان الغربي، المغرب الأقصى، الأسواق المغربية، المعاملات التجارية، السلع والبضائع

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0054915

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

مَامُودُو كَانْ، "الأسواق ووسائل المعاملات التجارية ما بين ضفتا الصحراء (٥ -١٠هـ/ ١١-١٦م)".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الثالث والأربعون؛ مارس ٢٠١٩. ص ١٣٤ – ١٤٣.

مُقَدِّمَةُ

تختلف الأسواق من حيث الحجم والنوع بعضها محلى، أسبوعي أو يومي، وكثيرًا ما تكون عامرة تباع فيها المنتوجات المحلية الصنع والإنتاج، وكان معظم التبادل المحلى يمارس في مكان السوق، وبعضها جهوي يكون خاصًا بالاستيراد والتصدير في المواد الرئيسية يحضره تجار من جهات مختلفة من بلاد السودان والمغرب ومصر وغيرها. ومن أجل فهم طبيعة العلاقات التجارية التي كانت سائدة في العصر

الوسيط بين مناطق الصحراء والسودان الغربي من جهة، وبين مناطق الشمال الإفريقي، فإن هذا البحث يستهدف إعادة قراءة النصوص التاريخية المنتمية للمرحلة الوسيطة والاستئناس بغيرها عند الضرورة للإجابة على التساؤلات التالية: كيف كانت تبدو الأسواق التجارية في ذلك الوقت. وما هي أصناف السلع والمواد التي كانت موضع تبادل في تلك الأسواق. وما هي أبرز المراكز "المحطات" التجارية التي كانت موجودة في ذلك الوقت. ومن أجل الإجابة على تلك التساؤلات وما يرتبط بها من أحداث سيتم تناول الموضوع من الناحية المنهجية على النحو التالي: (ماهية الأسواق في مناطق الصحراء وبلاد السودان الغربي -الأسواق الصغرى على حافتي الصحراء جنوبًا – "الأسواق -المحطات" في شمال إفريقيا (الأسواق المغربية) -آليات المعاملات ومواد التبادل في الأسواق -طرائق التعامل في أسواق الصحراء والسودان الغربي).

أولاً: ماهية الأسواق في مناطق الصحراء وبلاد السودان الغربي

إن الحديث عن الأسواق في بلاد السودان الغربي مرتبط بالأساس بازدهار التجارة بين ضفتي الصحراء من جهة، وبوجود "المدن -المحطات" على طول محاور ومسالك طرق القوافل التجارية، فضلاً عن موقع هذه "المدن -المحطات" جغرافيًا واستراتيجيًا بالنسبة لهذه المحاور والمسالك من جهة ثانية. وهذا الموقع الاستراتيجي هو الذي يكسب المدينة أهميتها كمحطة وسوق تجارى للقوافل التجارية الواردة عليها سواء من الداخل أو الخارج مثل حاضرة ملك مالي مدينة بني (جني)، وهي بلد متسع الخطة معين على الزراع مستبحر العمارة نافق الأسواق لوقوعه على نهر النيجر، مما جعل منه محطة لركاب البحر من المغرب وإفريقية ومصر حتى أصبحت البضائع مجلوبة إليها من كلّ قطر[١].

إن ذلك الازدهار، المشار إليه، استمر على مستوى الأسواق في بلاد السودان الغربي حتى فترة متأخرة كما يفهم من وصف لسوق محلى بالقرب من نهر السنغال في القرن الخامس عشر جاء فيه "إلى هنا يتجمعون (أهالي البلاد) ببضائعهم رجالاً ونساءً على مبعدة أربعة أو خمسة أميال من بيوتهم أما من يعيشون على مسافة أبعد فيذهبون إلى أسواق أخرى أقرب لهم ويتجلى الفقر المدقع لهؤلاء الناس في البضائع الموجودة في هذه الأسواق والتي تتكون من بضع قطع من الملابس القطنية وغزل القطن والبقول والزيت والذرّة والمطارق الخشبية وحصير النخيل وكلّ شيء آخر يصلح لاستخدامات الحياة"[٢].

وانطلاقًا من هذا الوصف يقف المرء على مجموعة من أنواع البضائع والسلع التي كانت معروضة وقتها في بعض أسواق مدن السودان الغربي والتي ساهمت في رواج العملية التجارية محليًا. وقد استمر هذا النوع من المعاملات في الأسواق السودانية فترة طويلة حيث إن الأهالي بداخل نيجريا كانوا يشترون المواشي والأسلحة والمواد الفلاحية والمنسوجات، بل وحتى نسائهم، ليس بالجنيه الإسترليني البريطاني فحسب وإنما بنقود غريبة من صدفات بلَون المرجان مصنوعة من أوربا وفى إيطاليا بالذات، حيث كانت منتشرة في نيجريا وسيراليون وبداخل ساحل العاج وليبيريا ومناطق أبعد على شكل عملات في البيع والشراء[٣]. ومن المحطات التجارية التي ازدهرت في الصحراء والساحل واكتسبت شهرة واسعة مدينة أوداغست التي كانت في الوقت نفسه سوقا مركزية أساسية للقوافل القادمة من بلاد المغرب أو تلك المنطلقة من بلاد السودان، فكانت بذلك حيّ الأحياء العامرة على المحور الرابط فيما بين مدينة سجلماسة ومدينة غانة فكان سكان مدينة أوداغست بذلك "أرباب نعم جزيلة سوقها عامرة الدهر كلّه لا يسمع الرجل فيها كلام جليسه لكثرة جمعه وضوضاء أهله"[٤].

وقد اهتم عدد من كتاب العصر الوسيط ولا سيما أصحاب المصنفات الجغرافية بالحديث عن المسافات التي كانت تفصل ما بين بعض حواضر بلاد السودان الغربي بعضها ببعض، أو فيما بينها وبعض حواضر بلاد المغرب سواء بالمراحل أو الأميال والأيام والشهور من ذلك ما ذكره الإدريسي من أن المسافة ما بين أوداغست إلى مدينة غانة اثنتا عشرة مرحلة، ومنها إلى مدن وارقلان إحدى وثلاثون مرحلة، ومنها أيضا إلى مدينة جَرمه نحو من خمس وعشرين مرحلة، ومنها أيضا إلى جزيرة آوليل معدن الملح شهر واحد[٥]. ولعل ذلك ما جعل من السوق العامل الأكثر حساسية وحيوية في البنية الاجتماعية والمركز الاقتصادي الذي يتمحور حوله منطقة أو مناطق اقتصادية تضفي على المدينة (العاصمة) مدلولها من حيث هي مركز

الاتصالات والمبادلات والمعاملات بين تيارات مختلفة قادمة من مناطق بعيدة[٦].

إن المسافات بين مختلف هذه المدن سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي يطرح مشكل التوقيت الزمني الموحد الذي يمكن أن يقضيه المسافر في طريقه من/ وإلى إحدى هذه المدن عند أغلب الجغرافيين، على سبيل المثال بعضهم يذكر أن المسافة ما بين أوداغست وبين سجلماسة مسيرة شهرين، وبينها وبين مدينة غانة خمسة عشرة يومًا[٧]، في حين يذهب آخرون إلى أن المسافة بين مدينة أوداغست ومدينة سجلماسة نحو خمسين مرحلة ومنها إلى غانة نحو عشرين مرحلة[٨]، وبعضهم الآخر يقول إن المسافة بين أوداغست وسجلماسة ست وأربعون مرحلة في رمال ومفاوز على مياه معروفة ولها أسواق جليلة[٩]. ونظرًا لصعوبة المناخ الجغرافي للمنطقة التي تأسست فيها أوداغست، وكونها لم تكن تصلح عادة إلا لحياة الرحل فإن ميلاد مدينة وازدهارها العمراني في هذا المناخ يدل على أهمية المسلك التجاري الذي تقع عليه مدينة أوداغست في فترة ازدهار الحركة التجارية والعمرانية من جهة، وعلى ما أصبحت تمثله من دينامكية اقتصادية ذات شأن من جهة ثانية[١٠].

أما مدينة غانة العاصمة فكانت بدورها جسر المرور في التوغل في مناطق بعيدة بداخل بلاد السودان نحو الجنوب والجنوب الشرقي إلى مناطق الذهب والتبر، ووصفت غانة وقتها بأنها "مدينة كبيرة في جنوب بلاد المغرب متصلة ببلاد التبر يجتمع إليها التجار ومنها يدخلون بلاد التبر ولولاه لتعذر عليهم ذلك"[١١]، وبين مدينة غانة ومدينة سجلماسة مسيرة شهرين[١٢]. وبلغت غانة من الكبر والتوسع بفعل ازدهار التجارة فيها إلى حدّ انقسمت إلى قسمين حيث خصص قسم منها للتجار المسلمين وفى هذا القسم اثني عشر مسجدًا أحدها يجتمعون فيه ولها الأئمة والمؤذنون والراتبون وفيها فقهاء وحملة علم[١٣].

وكان أكثر ما يتجهز به من بضائع وسلع من طرف التجار من المناطق الصحراوية والساحلية إلى داخل بلاد السودان هو المِلح والوَدع والنُحاس والفَربيون، وكان الودع والفربيون أنفق شيء عندهم[١٤]، وتجدر الإشارة هنا أنه إذا كان ممكنا اعتبار قياس المسافة بالأيام والشهور، مسيرة شهرين، شهر ونصف، خمسة عشر يوم[١٥]، وحدة قياسية، فإن الأمر يمكن أن يختلف مع القياس بالمراحل، مائة مرحلة، مسيرة خمسة عشر مرحلة، وعلى تسع مراحل، وبينها وبين، من .. إلى، ومنها.. إلى، ومنه.. إلى، ومنها يسافر إلى مدينة ...[١٦]، فالمرحلة هنا تكون صفة ولا وحدة قياسية فتكون بذلك تخضع للمناخ السائد "الطقس" وطبيعة الأرض وجاهزيته.

وتعتبر مدينة تنبكتو من المحطات الهامة في بلاد السودان حيث كانت تزخر بدكاكين الصناع والتجار وكانت تجارتهم منحصرة في الثياب القطنية التي كانوا يستبدلونها بثياب مصنوعة في أوربا يأتي بها تجار من بلاد البربر[١٧]، بمعنى بلاد المغرب بصفة عامة، وتنبكتو كان "يقصدها التجار من بلاد البربر ومن مصر لاقتناء التبر المستخرج من مناجم مندنيكا"[١٨]. وازدادت أهميتها التجارية والاقتصادية حتى صارت سوقًا للتجارة يأتيه الناس من كلّ جهة ومكان للتسوّق بعد أن كان ذلك في بلد بير "ولاته"[١٩].

وكثيرًا ما كانت هذه الأسواق عامرة بكبار التجار والباعة المتجولين والحرفيين[٢٠]، وأشهر الأسواق التابعة لها سوق بلد فوتن الكبير (وهي إحدى البلدات التابعة لإقليم تنبكتو)[٢١]. وقد تميزت بعض هذه الأسواق، بكبر الحجم وعادة ما تتخصص بالاستيراد والتصدير في المواد الرئيسية كالذهب ورقيق السودان والملح يحضره تجار من جهات مختلفة من بلاد السودان ومصر والمغرب[٢٢]، وغيرها ومثال تلك الأسواق سوق مدينة جني Jenne الذي كان سوقا عظيما من أسواق المسلمين، وفيه كان يلتقي أرباب الملح من معدن تغازي وأرباب الذهب من معدن بيطُ، فوجد الناس بركتها في التجارة إليها كثيرا، وجمعوا فيها من الأموال ما لا يحصيه إلاّ الله سبحانه حسب تعبير محمود كعت[٢٣]، وبلغت هذه الأسواق من الكبر في الحجم والكثافة في السكان أن بني في سوق تنبكتو مسجد كبير للتجار المسلمين[٢٤]، فكيف كان الحال مع الأسواق الصغرى أو المتوسطة في المنطقة؟

ثانيًا: الأسواق الصغرى على حافتي الصحراء جنوبًا

تجدر الإشارة هنا إلى إمكانية اعتبار عدد من المدن والقرى التجارية الصغيرة على طول المحطات الإقليمية والمحلية الرابطة فيما بين بلاد المغرب والسودان الغربي بمثابة أسواق صغيرة هامشية على حافتي الصحراء قبل الوصول إلى الأسواق

الكبيرة، ومن أمثال هذه الأسواق الصغيرة الواقعة جنوبًا نذكر آوليل وتغازي[٢٥]، وولاته وأزكى التي "منها يدخل إلى صحراء اللَّمط التي بين هذه البلاد "المغرب" وبلاد السودان"[٢٦]، ثم كوغة "كوكو"، وتادمكة[٢٧]، التي اعتبرت "أشبه بلاد الدنيا بمكة شرّفها الله تعالى وهي منيعة كبيرة بين جبال وشعاب"[٢٨]، إضافة إلى قرية تكده[٢٩]، وغدامس[٣٠]، وغيرها، كلّها مدن كان من بين أهاليها من هم حرفيين ومقاولي النقل وأصحاب الخانات والتجار، كما كانت نقاط اتصال لتبادل السلع "أنواع مختلفة من المنتوجات الفلاحية والصناعية"[٣١]، فضلاً عن تبادل الخبرات والأفكار في مجالات مختلفة. أما شمالاً فتتمثل هذه الأسواق الصغرى في مدينة تامدولت التي كانت تقع على "نحو ستة مراحل من مدينة ايجلى"[٣٢]، وما بين "تامدولت ودرعه مسيرة ستة أيام"[٣٣]، فضلاً عن مدينة كُلْميم التي كانت قديما مركز نزول القوافل القادمة من بلاد السودان الغربي وسط قبائل تَكَنه على بعد مائة كلم جنوب مدينة تزنيت وبخمسة وخمسين كلم جنوب مصب وادى نون[٣٤].

ثالثًا: "الأسواق-المحطات" في شمال إفريقيا (الأسواق المغربية)

ولعل من أهم الأسواق المحطة في بلاد المغرب والتي تحدثت عنها المصادر الوسيطة هي مدينة سجلماسة التي تنهى إليها القوافل التجارية القادمة من بلاد السودان الغربي ومنها كانت تخرج أهم السلع والحمولات نحو أسواق السودان بحيث كانت "تمرّ بها القوافل الراحلة إلى السودان أو القادمة منه"[٣٥]، فسميت بذلك "أم البلدان المجاورة لحدود السودان"[٣٦]. ولا غرو أن تكون مدينة سجلماسة عرفت ازدهارًا قبل قيام المرابطين والموحدين لأن تأسيس المدينة يعود إلى القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي[٣٧]، ونتيجة لعلاقاتها التجارية مع بلاد السودان الغربي أصبح سكانها أثرياء[٣٨]، حتى أصبحوا فئة متميزة من بين طبقة تجار أهل بلاد المغرب كلّها وأغنياؤها وكان منهم رجال كثيرون يمتلكون المال الممدود[٣٩].

أما مدينة أغمات بمنطقة سوس الجنوبية فقد اشتهرت أسواقها وهي كانت "مدينتان سهليتان إحداهما تسمى أغمات أيلان "هيلانة" والأخرى تسمى أغمات وريكة وبها ينزل التجار والغرباء، وأغمات إيلان بها أسواق جامعة"[٤٠]، وكانت "سوق أغمات وريكة يقوم الأحد بضروب السلع وأصناف المتاجر يذبح فيها أكثر من مائة ثور، وألف شاة وينفذ جميع ذلك في ذلك اليوم"[٤١]، وكانوا أي أهل أغمات "أكثر الناس تكسّبا وأطلبهم للرزق يكلفون نساءهم وصبيانهم التحرف والتكسب"[٤٢]، ولعل في هذا العدد الضخم مما يذبح وينفذ في يوم واحد في هذا السوق ما يدل على كثرة عدد الناس الذين يرتادون سوق أغمات يوميًا ممن يشترون ويبيعون من فئات مختلفة من المجتمع ومناطق متعددة ومتباعدة اعتادوا هذا السوق المتميز ببضائعه وسلعه المختلفة والتي تأتي من مناطق جغرافية متباينة علي ضفتي الصحراء ومن مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط كذلك.

وفي مدينة أغمات كان "ينزل التجار على القديم لأنها كانت دار التجهز للصحراء"[٤٣]، وبلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال من النحاس الأحمر والملون... وما منهم رجل يسفر عبيده ورجاله إلاّ وله في قوافلهم مائة جمل والسبعون والثمانون جملا[٤٤]، محملة بأنواع مختلفة من البضائع والسلع من أكسية وثياب الصوف والعمائم وصنوف النظم من الزجاج والأصداف والأحجار الثمينة وضروب الأفاويه والعطر وآلات الحديد المصنوع[٤٥].

هذا فضلاً عما كان يمتاز به مدينة تامدولت التي كانت تقع نحو ستة مراحل من مدينة ايجلى قاعدة السوس وهي كثيرة الفواكه والخير وربما بيع حمل التمر بها بدون كراء الدابة من البستان إلى السوق، وقصب السكر أكثر شيء بها يحمل الرجل بربع درهم منه ما يؤذيه ثقله، ويعمل بها السكر كثيرا وقنطار سكرها يبتاع بمثقالين وأقل، ومنها يحمل السكر إلى جميع بلاد المغرب ويعمل بها النحاس المسبوك يتجهز به إلى بلاد الشرك "بلاد السودان"[٤٦]، ربما المراد به خصيصًا المناطق الداخلية من البلاد السودانية والبعيدة عن الساحل الصحراوي. ولا غرو أن يكون السكر السوسي كان معروفا في بلاد السودان الغربي وقتها لموقع مراكز إنتاجه إلى الجنوب المغربي حيث نقاط ومراكز المبادلات التجارية فضلا عن مدينة واركله التي من أسواقها كانت عمليات بيع الرقيق المصدر إلى المغرب الأوسط وإفريقية حيث كانت المدينة على علاقة تجارية ببلاد السودان الغربي ويقايضون منتجاتهم بمنتجات بلاد السودان[٤٧]، كذلك كانت مدينة بجاية بدورها تستقطب عددا كبيرا من

التجار في طريقهم إلى/ أو من بلاد السودان الغربي من مناطق مختلفة وبلدان شتى[٤٨].

رابعًا: آليات المعاملات ومواد التبادل في الأسواق

أما على مستوى المعاملات في الأسواق فلا بدّ من الإشارة إلى أننا لا نهدف إلى دراسة النظام النقدي والمؤسسة النقدية من دور الضرب أو دور السكّة ومختلف عيارها ومقاديرها وأشكالها وأوزانها فقد كفانا ذلك على سبيل المثال لا الحصر كل من ابن قربه صالح وشعبان عبد الرحيم[٤٩]، لذلك نسعى إلى معرفة وتبيان طرائق المعاملات في المبادلات التجارية فيما بين بلاد المغرب الأقصى والسودان الغربي. كانت العملات في الأسواق المغربية تقوم على أساس معدنين هما: الدينار (أو المثقال الذهبي) والدرهم الفضي، وكان يتم ضربها (سكّها) في مختلف دور الضرب في بلاد المغرب، والسكّة هي "الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدنانير أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبرها عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسّبك مرة بعد أخرى وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معيّن صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عددا وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنًا"[٥٠].

وفى مدينة فاس الجديدة يوجد بقرب القصر الملكي معمل ضرب النقود المسمى "دار السكّة "ويتركب من بناية تحيط بساحة مربعة تشتمل على حجرات صغيرة يشتغل فيها العمال المعلمون وفى وسط الساحة مكتب يعمل فيه مدير السكّة مع محاسبيه وكتبته لأن السكّة في فاس وغيرها مؤسسة تعمل لصالح الملك الذي يختص بفوائدها[٥١]. وعن معنى لفظ السكّة فإنه يدل على اسم للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك ثم نقل إلى إثرها وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم ثم نقل إلى القيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة فصار عَلَمًا عليها في عرف الدول وهي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميّز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ويتفوق في سلامتها الغشّ بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة[٥٢].

ومن الدرهم قد يضربون أنصافًا وأرباعًا وأثمانًا حسب حاجة الناس والسوق، وكان أهل سجلماسة "يضربون النقود الخاصة بهم فيسبكون الدَبْلون من الذهب الرديء ويسكّون كذلك النقود من الفضّة الخالصة كان قسط من الموارد يذهب إلى صناديق الحاكم مثل الخراج المفروض على اليهود أو مداخيل ضرب السكّة"[٥٣]. كذلك كان يضرب في قصور سجلماسة سكّة فضّة وذهب تشبه المثاقيل "البَسْلاتْشى" الخفيفة من الذهب الرديء وتزن العملة الفضّية الرفيعة أربع حبات وتساوى ثمانون منها مثقالاً[٥٤]، وكانت هذه القطع تقطع أجزاء صغيرة من أنصاف وأثلاث وأرباع بحجّة تيسير العمليات الشرائية الصغيرة[٥٥]، وكان هذا الأسلوب يؤسّس قاعدة في التعامل الأمر الذي نجم عنه انتشار الفوضى في المقايضات[٥٦]، حيث كانت الأسواق والمواسم التجارية في بلاد المغرب تعرف حركة تجارية دائبة وكان يرتادها عدد من التجار المستهلكين، ونتيجة لتنوع البضائع والسلع التي كانت تعرض داخلها وكثرة الواردين عليها فقد كانت تعرف رواجًا كبيرًا في مقادير النقود المتداولة[٥٧]. ومن الدرهم كذلك كانوا يضربون وحدات تعرف بالقَراريط والخراريب والخواتم في أماكن مجهزة لذلك الغرض وأحيانا يقع بقرب دار السكّة سوق فيه دكاكين الصاغة وأمينهم هو الذي يحتفظ به بقالب المعادن وأختام النقود، فلا يمكن أن يصنع مثلاً بفاس خاتم أو أيّ شيء من الفضّة والذهب إذا لم يكن مختومًا بقالب أمين الصاغة ومن حاول بيع شيء غير مختوم عرض نفسه لخسارة كبرى، إلاّ أن كلّ شيء مختوم يباع بالسعر العادي ويمكن استعماله للأدوات مثل العملة[٥٨].

ويرجع النظر في طرائق وكيفية تداول هذه النقود المسبوك لصاحب وظيفة السكّة وهي وظيفة "دينية تندرج تحت الخلافة وقد كانت تندرج في عموم ولاية القاضي ثم أفردت لهذا العهد كما وقع في الحبشة"[٥٩]، وكثيرًا ما كانت تتميّز القراريط ببساطتها وصغر حجمها[٦٠]، وكانت تختلف أسعار المعاملات في الأسواق باختلاف أسعار الذهب والفضة اللتان كانتا من أهم معادن السكّة التي هي "النظر في التعامل بين الناس وحفظها ممّا يداخلها من الغشّ أو النقص إن كان يتعامل بها عددًا أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات، ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة والخلوص برسم تلك العلامة

فيها من خاتم حديد اتخذ لذلك ونقش فيه نقوش خاصة به فيوضع على الدينار بعد أن يقدّر ويضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش وتكون علامة على جودته بحسب الغاية التي وقف عندها السّبك والتخليص في متعارف أهل القطر ومذاهب الدولة الحاكمة"[٦١]. ولعلّ أعمال الغشّ وعدم ثبات قيم المعاملات في الأسواق هو ما حمل الأمير الأغلبي إلى القيام بإصلاح الدراهم ومنع التعامل في الأسواق بالقطع القديمة التي كانت متداولة[٦٢].

لم يكن صنهاجة الصحراء يعرفون المعاملات بالنقود "السكّة" في بداية عهدهم وإنما اتخذ السكّة في آخر الأمر منصور صاحب بجاية، ولما جاءت دولة الموحدين كان ممّا سنّ لهم المهدي اتخاذ سكّة الدرهم وأما أهل المشرق فلم يكن سكّتهم مقدّرة وإنّما يتعاملون بالدنانير والدراهم وزنا بالصنجات المقدّرة[٦٣]؛ وبقي الأمر كذلك حتى سنة أربع وستين وأربعمائة "٤٦٤هـ" قام الأمير يوسف ابن تاشفين بصنع دار السكّة بمراكش وضرب فيها السكّة بدراهم مدوّرة ثم بعد ذلك ضرب الدينار الذهبي باسم الأمير أبى بكر بن عمر[٦٤]. على كل كانت المعاملات الرئيسة المتداولة في بلاد المغرب الأقصى وجزء من المغرب الأوسط وكذا الأندلس في عصر المرابطين تتم بواسطة النقود الذهبية[٦٥]، ولعبت دُور الضرب أو السكّة سواء في بلاد المغرب أو الأندلس دورًا كبيرًا في تغطية حاجيات السوق الداخلية في كلا البلدين ووضعت قدرًا مهمًا من قطع المعاملات رهن التداول والمبادلات[٦٦]، واستمرت المبادلات والمعاملات في المغرب بالقطع الموحدية حتى بداية العهد المريني[٦٧].

ليس من شك أن استغلال ذهب السودان الغربي الذي بلغ مستوى عاليًا في القرن (٨هـ/ ١٤م)، ساهم بشكل كبير في ازدهار دُور الضرب والسكّة في بلاد المغرب، حيث عثر على منجم ثالث للذهب وبذلك تجمعت ثلاث مناجم ذهبية كبرى في السودان الغربي هي: بَامْبُوكْ، بُورِي، لُوبِي[٦٨]، ومع الاستغلال المكثف لهذه المناجم الثلاثة وغيرها توفّر كميات هائلة من الذهب السوداني وتسربت بالتالي كميات مهمّة منه إلى بلاد المغرب عن طريق ما كان يبيعه السودان مما تتجمع بأيديهم من التبر لأهل وارقلان أهل المغرب الأقصى وقتها ويخرجونه إلى دُور السكة في بلادهم، فيضربونه دنانير ويتصرفون بها في التجارات والبضائع والسلع في كلّ سنة على أساس أن التبر هي أكبر غلّة عند السودان وعليها كانوا يعولون صغيرهم وكبيرهم[٦٩]، وهو ما استغله أهل المغرب في تزويد وتمويل دُور السكة ليس فقط في بلاد المغرب بل في الأندلس وأوربا بشكل عام. ونتيجة لتدفق الذهب السوداني بلغت المعاملات الاقتنائية "النقود" في الأسواق المغربية والأندلسية وغيرها نسبة مرتفعة من حيث القيمة الشرائية وأصبح لديهم المعادن الطبيعية من الذهب والفضّة وبها يتصرفون في معاملاتهم، فضلا عن الحديد والنحاس[٧٠]، فما هي إذن طبيعة طرائق المعاملات في أسواق الصحراء والسودان الغربي في تلك الفترة؟

خامسًا: طرائق التعامل في أسواق الصحراء والسودان الغربي

يبدو أن السودانيون لم يستطيعوا توحيد طرائق وأنماط المعاملات في الأسواق على أساس أن الإشارات في المصادر التي رجعنا إليها تبقى عامة تشمل مواصفات عديدة عن أنماط من الممارسات في البيع والشراء عند السودانيين، وتفيد بعض الروايات أن التعامل بين السودانيين لم يكن بالذهب والفضّة وإنما كان التعامل بالملح[٧١]. كانت التجارة مع السودانيين تقوم على المقايضة بينهم وبين التجار المغاربة[٧٢]، وقد كانت أكثر المقايضة تقوم على الذهب[٧٣]، وذلك حتى في بعض المواد البسيطة كالملح الذي كان شبه معدوم في داخل بلاد السودان حيث كان من الناس "التجار" من يغرر ويصل به إلى أهالي السودانيين ويبذلون نظير كلّ صبرة "حجر" ملح مثله من الذهب[٧٤].

أما أهل أوداغست فتبايعهم كان بالتبر وليس عندهم فضة، ويجلب إليهم القمح والتمر والزبيب من بلاد الإسلام على بعد (ويعنون به بلدان شمال إفريقيا بما فيه مصر)، وسعر القمح عندهم في أكثر الأوقات القنطار بستة مثاقيل وكذلك التمر والزبيب[٧٥]، وأشار البعض إلى أن السودانيين عمومًا في بيعهم وشرائهم بغير الحجرين الشريفين "الذهب والفضة" وإنما من نحاس أو حديد أو جلود يقدّرونها للمعاملات[٧٦]، في حين كانت الدنانير تستعمل في المبادلات التجارية في تَادْمكة وعرفت تحت اسم الصَلع وهي من ذهب محض غير مختومة[٧٧]. وقد استعمل السودانيون بعض المعادن كالنحاس بمثابة نقود في البيع والشراء في معاملاتهم في الأسواق، وكانوا يحفرون عن معدن النحاس الذي بخارج تَكده ويأتون به

إلى البلد فيسكبونه في دُورهم يفعل ذلك عبيدهم وخدمهم فإذا سكبوه نحاسًا أحمر صنعوا منه قضبانا في طول شبر ونصف بعضها رقاق وبعضها غلاظ فتباع الغلاظ منها بحساب أربعمائة قضيب بمثقال ذهب وتباع الرقاق بحساب ستمائة وسبعمائة بمثقال ذهب وهي صرفهم[٧٨]، فكان لهم خبرة في تحويل التبر على طريقة أهل المغرب واستعماله نقودا في المعاملات التجارية[٧٩].

هذا فضلاً عن أحجار الملح وبعض العطريات وحلي الزجاج التي كان أهل بلد كوُكُو (مدينة غَاوُ حاليًا) يستعملونها في تجارتهم وهو نقدهم[٨٠]، واستمر الوضع في الأسواق السودانية في التعامل بهذه الطرق، إلى أن أصبح غالبية أهل السودان يتصارفون بالذهب والفضّة يقطعونه قطعا ويتبايعون به في أسواق تنبكتو، وأسواق بعض القرى الصغيرة كقرية تغازي التي كان يتعامل فيها بالقناطير المقنطرة من التبر[٨١]. ولم يغفل السودانيون في مبادلاتهم التجارية وتسويقهم ومعاملاهم "من بيع وشراء" في أسواق تَكْرور ومالي وتنبكتو استعمال قطع القماش والورق والودع[٨٢]، أما قواقع الودع فكانت في أوّل الأمر تستورد إلى بلاد السودان عبر طريق برى من شمال إفريقيا والشرق الأوسط وكانت مستخدمة في الأسواق الرئيسية في بلاد السودان الغربي منذ القرن الحادي عشر على الأقل وقد انتشرت غربًا قبل القرن الخامس عشر الميلادي[٨٣].

وهذه المعاملات شملت كل ما له علاقة بالمائدة والمطبخ من مأكولات ومشروبات وما شابه ذلك[٨٤]، وكان التعامل في الأسواق كذلك يتم بقماش ينسج عندهم يسمى دُنْدِى[٨٥]، فضلاً عن الخرز والنحاس المكسور والورق لكنه جميعه يسعر بذلك القماش[٨٦]. وفى الفترة الأخيرة وبفضل ازدهار التجارة وانتظام المعاملات في الأسواق وتطوّر نظام المبادلات الاقتصادية عرفت طرق المعاملات في البيع والشراء في بعض مناطق وحواضر بلاد السودان الغربي تطورات وتغييرات جذرية تمثلت في التعامل بالذهب غير المسبوك كعملة رائجة عند السودانيين في الأسواق وقطع الحديد لشراء بعض الأشياء كاللبن والخبز والعسل وكانت تزن هذه القطع رطلا أو نصف رطل أو ربعه[٨٧].

وحتى بعد أن أصبحت العملة الرسمية في البلاد مصنوعة من الذهب الخام كان بعض الأهالي يتداولون فيما بينهم نقودًا من الحديد يزن بعضها رطلاً ومنها كذلك قطع وزنها أربع أوقيات[٨٨]، وفى تنبكتو وغيرها أصبحت المعاملات تتم بقطع من الذهب الخالص بدلاً من العملة المسكوكة والودع التي هي صَدف مستورد من بلاد فارس تساوى أربعمائة منه مثقالاً واحدًا تساوى الأوقية الرومانية من الذهب عندهم ستة مثاقيل وثلثي مثقال لشراء بعض السلع والبضائع[٨٩]. وكان أهم النقود المتداولة في الأسواق وأرفعها تضرب في إمبراطورية مالي وتتشكل من قطع صغيرة من الذهب الخالص الناعم، ولكن المعاملات العادية تتم بواسطة نقود معدنية حلزونية الشكل مضروبة في بلاد الفرس تعادل أربعمائة قطعة منها مثقالاً من الذهب كما أن ستة مثاقيل وثلثي مثقال تعادل أوقية رومية واحدة[٩٠]، وازدهرت هذه العملات بشكل كبير حتى أنه كان بحوزة أحد ملوك السودانيين في تنبكتو خزينة كبيرة من النقود والسبائك الذهبية تزن الواحدة منها ألفا وثلاثمائة رطل[٩١].

خَاتِمَةُ

خلاصة القول، إن الأسواق والمعاملات التجارية في مناطق الصحراء وبلاد المغرب الأقصى والسودان الغربي تميزت بالازدهار وكثرة السلع والبضائع والحمولات من منتوجات محلية متنوعة وأخرى مستوردة لها أهميتها في المبادلات التجارية والمعاملات الاقتصادية فأدّت هذه الأسواق المختلفة بالإضافة إلى جانبها النفعي أدوارا اجتماعية وثقافية كبيرة حيث كانت مراكز وأماكن تمارس فيها التأثيرات وتختلط فيها اللغات وتحتك فيها الهويات، وكانت توجد مجموعة منوعة من العملات أهمّها الذهب والودع وقطع القماش والنحاس وقضبان الحديد، ولم تكن المعاملات في المبادلات التجارية بين بلاد المغرب الأقصى والسودان الغربي مهمّة من حيث الكم فقط بل كذلك من حيث الكيف نظرًا للعناية التي كان يوليها التجار في أسواق كلا البلدين.

أما النقود القماش والعملات المعدنية الأخرى لم تكن لها الغلبة إلاّ في الأماكن التي فشل الوَدع في التغلغل إليها كما أنه لم يقع تغيير في المعاملات

في أسواق السودانيين إلاّ حينما اقتضت الضرورة التي نجمت عن التغييرات والتطوّرات الجذرية التي طرأت على النظام الاقتصادي والمالي في المعاملات التجارية بين بلاد المغرب الأقصى والسودان الغربي.

ويوضّح استعراض النصوص السابقة، بشكل عام، أن المواد التي كانت محل استيراد من الصحراء والسودان الغربي من شمال إفريقيا، وهي في معظمها -إن لم تكن كلها-مواد كمالية، موجهة إلى سكان المدن من ملوك، رؤساء وأغنياء، وكانت المنتوجات الصناعية تحتل مكانة مرموقة في صادرات شمال إفريقيا إلى الصحراء والسودان الغربي، وفي مقابل ذلك كانت غالبية الصادرات إلى شمال إفريقيا عبارة عن مواد أولية لا غني عنها لنمو الصناعات المحلية، أو مواد أساسية ضرورية للاستعمال اليومي كالملح مثلاً.

كما اتضح أيضًا أن العملات الرئيسة في السودان الغربي خصوصًا خلال الفترة موضوع الدراسة كانت تؤدى وظيفتها كعملات ذات غرض عام وكانت لها خواص النقود الحديثة وكل عملة منها كانت تعمل كوسيط للتبادل وكمقياس عام للقيمة ومعيار للدفع المؤجّل فالعملات الأساسية في السودان الغربي كانت تساعد على توسيع التجارة، فضلاً عن أنها كانت ملائمة لاحتياجات العصر.

الهَوامِشُ:

(١) انظر: **العبر**، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨، ج٦، ص٢٧٠

(٢) الرحالة الفينيقي كادامويستو نقلاً عن هو بكنز، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، ترجمة فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص١٠٨

(3) Fernand Braudel, Civilisation matérielle, économie et capitalisme 15 – 18 (e) siècle, *librairie*, -Armand colin, paris, 1979, p501.

(٤) البكري، **كتاب المسالك والممالك**، تحقيق أدريان فان ليفن وأندرى فيرى، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٩٢، ج٢، ص٨٤٩. مؤلف مجهول، **كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار**، تحقيق زغلول سعد عبد الحميد، الدار البيضاء، ١٩٨٥، ص٢١٥. الحميري، **الروض المعطار في أخبار الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص٦٣ ـ ٦٤.

(٥) انظر: **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٤، ج١، ص١٠٨.

(٦) القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق الخطيب نبيل خالد، دار الفكر، ط١، ١٩٨٧، ج٥، ص١٦٧ـ ١٦٨/ ـ مارمول، **إفريقيا**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ج٣، ص١٦٤.

(٧) انظر: **المسالك والممالك**، م.س، ج٢، ص٨٦٢.

(٨) مؤلف مجهول، **كتاب الاستبصار**، م.س، ص٢١٦.

(٩) انظر: **صبح الأعشى**، م س، ج٥، ص١٦٧.

(١٠) الحبيب الجنحاني: **المجتمع العربي الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، مطابع السياسة، الكويت ٢٠٠٥، ص٣٣٧ هامش٢٤.

(١١) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، دار بيروت للطباعة والنشر، دون تاريخ، ج ٤، ص١٨٤. الحميري، م س، ص٤٢٥ / أبو الفداء عماد الدين إسماعيل: **كتاب المختصر في أخبار البشر**، دار الفكر، بيروت، ١٩٥٦، ج١، ص١٢٠ / القزويني، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، دون تاريخ، م س، ص٧٥/ـ القرماني أحمد بن يوسف، **أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ**، تحقيق حطيط أحمد وفهمي سعد، عالم الكتب ١٩٩٢، م س، ج٣، ص٤١٩، ٤٢٩.

(١٢) البكري، م س، ج٢، ص٨٣٧ ـ الحميري، م س، ص٣٠٥.

(١٣) انظر: **المسالك والممالك**، م س، ج٢، ص٨٧١، ٨٧٢ / **كتاب الاستبصار**، م س، ص٢٢٠.

(١٤) انظر: **المسالك والممالك**، م س، ج٢، ص٨٧٧.

(١٥) البكري، م س، ج٢، ص٨٦٢، ٨٣٧/ الحميري، م س، ص٣٠٥.

(١٦) **كتاب الاستبصار**، م س، ص٢١٦/ **نزهة المشتاق**، م س، ج١، ص١٠٨.

(١٧) انظر: **إفريقيا**، م س، ج٣، ص٢٠٢.

(١٨) مارمول، م س، ج٣، ص١٧٨.

(١٩) انظر: **تاريخ السودان**، تحقيق هوداس وتلميذه، باريس ١٩٨١، م س، ص٢١.

(٢٠) **تاريخ السودان**، م س، ص١١ ـ ١٣.
(٢١) **تاريخ السودان**، م س، ص ٢٧٣.
(٢٢) السعدى، م س، ص٢١.
(٢٣) انظر: **تاريخ السودان**، م س، ص١١ ـ ١٢.
(٢٤) **تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس**، نشر هوداس وديلافوس، باريس، ١٩٨١، ص١٢٢.
(٢٥) البكري، م س، ج٢، ص٨٦٧/ ابن بطوطة، م س، ص٦٨٤ / الإدريسي، م س، ج١، ص١٧. آوليل، وتغازي (مدن)، وممالح في الإقليم الأول من أرض السودان على مقربة من الساحل، ومنها يحمل الملح إلى المناطق الداخلية من بلاد السودان.
(٢٦) البكري، م س، ج٢، ص٨٦١/ ابن بطوطة، م س، ص٦٨٧ وما بعدها/ الحميري، م س، ص٢٨/ ولاته أو (ايوالاتن)، وأزكى، من المدن المحطة أي مرافئ الصحراء لمن يريد التوغل في السودان من تكرور، وغانة، وغيرها.
(٢٧) ابن سعيد: **الجغرافيا**، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري، بيروت ١٩٧٠، ص١١٥/ كتاب الاستبصار، م س، ص٢٢٢ ـ ٢٢٥. الحميري، م س، ص٦٢٩، ٥٠٤، ٤٢٧/ كوغة (مدينة) في بلاد السودان الغربي على ضفة النيل، وفى شماله وهي من عمالة ونقارة، ومن السودان من يجعلها من كانم، وهي مدينة عامرة لا سور لها، ولعلها مدينة غَاوُ حاليًا في شمال شرق مالى/ تَادْمَكة (فى بلاد السودان)، ومعنى تَادْ عندهم هَيئة، أي على هيئة مكة. انظر: البكري، م س، ج٢، ص ٨٨٠ / الحميري، م س، ص١٢٨.
(٢٨) البكري، م س، ج٢، ص٨٨٠ / الروض المعطار، م س، ص١٢٨.
(٢٩) ابن بطوطة، م س، ص٧٠٤، ٧٠٢.
(٣٠) ابن سعيد: **كتاب الجغرافيا**، م س، ص١٢٧ / **كتاب الاستبصار**، م س، ص١٤٥/ الحميري، م س، ص٤٢٧.
(٣١) هو بكنز، ص٣٨.
(٣٢) البكري، م س، ج٢، ص٨٥٥/ كتاب الاستبصار، م س، ص٢١٣.
(٣٣) البكري، م س، ج٢، ص٨٥٥/ كتاب الاستبصار، م س، ص٢١٣.
(٣٤) الولاتي محمد بن يحيى بن محمد المختار: **الرحلة الحجازية**، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠، ص٨٦، هامش٢.
(٣٥) انظر: **إفريقيا**، م س، ج٣، ص١٥٤/ **الروض المعطار**، م س، ص٣٠٥ ـ **الاستقصا**، م س، ج٥، ص٩٩. ماك كول: **الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغانة**، تعريب محمد الحمداوي، دار الثقافة، الدار البيضاء، دون تاريخ، ص٧.
J. Cuoq, Recueil des sources arabes concernant L'Afrique Occidentale du 8 au 16(e) S, Edition Centre Nationale de recherche Scientifique, Paris, 1985, P15.
(٣٦) انظر: **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، مطبعة أحمد يمنى، فاس١٣٢٥هـ، ص ٥٢.
(٣٧) انظر: **المسالك والممالك**، م س، ج٢، ص٨٣٥ / الحميري، م س، ص٣٠٥ / القلقشندي، م س، ج٥، ص١٥٩.
(٣٨) الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمة حجي محمد والأخضر محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دون تاريخ، ج٢، ص١٢٧ / مارمول، م س، ج٣، ص١٥٣ / القرماني، م س، ج٣، ص٣٨٥.
(٣٩) مؤلف مجهول، م س، ص٢٠٢.
(٤٠) البكري، م س، ج٢، ص٨٤٢ ـ ٨٤٣ / كتاب الاستبصار، م س، ص٢٠٧ / الحميري، م س، ص٤٦.
(٤١) البكري، م س، ج٢، ص ٨٤٣.
(٤٢) البكري، م س، ج٢، ص٨٥٥.
(٤٣) انظر: **الاستبصار**، م س، ص٢٠٧ / الحميري، م س، ص٤٦.
(٤٤) انظر: **نزهة المشتاق**، م س، ج١، ص٢٥.
(٤٥) انظر: **الروض المعطار**، م س، ص٤٦.
(٤٦) البكري، م س، ج٢، ص٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥/ **كتاب الاستبصار**، م س، ص٢١٢ ـ ٢١٣/ **الروض المعطار**، م س، ص٧١، ٣٢٩ ـ ٣٣٠
J .Meunié, Le Maroc Saharien des origines à 1670, paris, 1982. P396
(٤٧) انظر: **كتاب الجغرافيا**، م س، ص١٢٦/ **وصف إفريقيا**، م س، ج٢، ص١٣٦ / **إفريقيا**، م س، ج٣، ص١٦٦.
(٤٨) انظر: **نزهة المشتاق**، م س، ج١، ص٢٦٠.
(٤٩) انظر: على التوالي: **المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦. شعبان، عبد الرحيم، **المسكوكات الموحدية في تاريخ المغرب الإسلامي**، دبلوم الدراسات العليا، مرقونة، كلية الآداب، أكدال، الرباط ١٩٩٥-١٩٩٦.
(٥٠) انظر: **العبر**، م س، ج١، ص ٣٢٢.
(٥١) انظر: **وصف إفريقيا**، م س، ج١، ص٢٨٣.
(٥٢) انظر: **العبر**، م س، ج١، ص٣٢٢، ٣٢٣.
(٥٣) انظر: **إفريقيا**، م س، ج٣، ص١٥٢، ١٣٣.
(٥٤) انظر: **وصف إفريقيا**، م س، ج٢، ص١٢٦.
(٥٥) انظر: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب الأقصى**، دار الكتب، الدار البيضاء، دون تاريخ، ص٣٠٢.
(٥٦) صالح بن قربه، م س، ص٢٣٧.
(٥٧) شعبان عبد الرحيم، م س، ص٣١١، ٣١٥.
(٥٨) انظر: **وصف إفريقيا**، م س، ج١، ص٢٨٣.
(٥٩) انظر: **العبر**، م س، ج١، ص٢٨١، ٢٨٢.
(٦٠) صالح بن قربه، م س، ص٥٩٧.
(٦١) **العبر**، م س، ج١، ص٢٨١.
(٦٢) انظر: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ج، س، كولان وليفي بروفنصال، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٧، م س، ج١، ص١٢٠، ص١٢١.
(٦٣) انظر: **العبر**، م س، ج١، ص٣٢٤.
(٦٤) انظر: **البيان**، م س، ج٤، ص٢٢.
(٦٥) صالح بن قربه، م س، ص٥٢٥.
(٦٦) شعبان عبد الرحيم، م س، ص٢٨٩.
(٦٧) شعبان عبد الرحيم، م س، ص٤١.

(68) R. Mauny, Tableau géographique de l'ouest africain, au Moyen âge d'après les sources - Écrites, la tradition et L'archéologie, Amsterdam, 1975, P.209 - 300.

(٦٩) انظر: **نزهة المشتاق**، م س، ج١، ص٢٤ ـ ٢٥/ انظر: **الروض المعطار**، م س، ص٦١١.

(٧٠) انظر: **العبر**، م س، ج١، ص١٠٤.

(٧١) المقدسي: **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، تحقيق مخزوم محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٧، ص١٩٩.

(٧٢) العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق أبو ضيف أحمد مصطفى، توزيع شوسبرس، ١٩٨٨، ص٧٦. القلقشندي، م س، ج٥، ص٢٨٠.

(٧٣) الغرناطي، **كتاب تحفة الألباب ونخبة الإعجاب**، تحقيق العربي إسماعيل، دار الآفاق الجديدة، المغرب ١٩٩٣، ص٣٩/ **صبح الأعشى**، م س، ج٥، ص٢٨٠.

(٧٤) انظر: **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، م س، ص٧٦ / **صبح الأعشى**، م س، ج٥، ص٢٨٠.

(٧٥) انظر: **المسالك والممالك**، م س، ج٢، ص٨٤٩.

(٧٦) انظر: **العبر**، م س، ج١، ص١٠٤.

(٧٧) انظر: **المسالك والممالك**، م س، ج٢، ص٨٨٠.

(٧٨) انظر: **تحفة النظار**، م س، ص٧٠٥.

(٧٩) انظر: **نزهة المشتاق**، م س، ج١، ص٦٨ -٦٩.

(٨٠) انظر: **المسالك والممالك**، م س، ج٢، ص٨٨٣.

(٨١) انظر: **تحفة النظار**، م س، ص٦٨٤، ٦٨٩، ٧٠١.

(٨٢) انظر: **تحفة النظار**، م س، ص٧٠٢ / انظر: **مسالك الأبصار**، م س، ص٧١ / **صبح الأعشى**، م س، ص٢٨٠.

(٨٣) هوبكنز، **التاريخ الاقتصادي**، م س، ص١٣٤.

(٨٤) **صبح الأعشى**، م س، ج٥، ص٢٨٠.

(٨٥) **صبح الأعشى**، م س، ج٥، ص٢٧٠.

(٨٦) **صبح الأعشى**، م س، ج٥، ص٢٧٠.

(٨٧) انظر: **وصف إفريقيا**، م س، ج٢، ص١٦٣.

(٨٨) انظر: **إفريقيا**، م س، ج٣، ص٢٠٠.

(٨٩) الوزان، م س، ج٢، ص ١٦٧ـ ١٦٩.

(٩٠) انظر: **إفريقيا**، م س، ج٣، ص٢٠٣.

(٩١) الوزان، م س، ج٢، ص١٦٦.